Cahiers du CREAD n°72, 2005, pages 1-15 (arabe).

محمد غلام الله[*]

بناء الجامعة الجزائرية : ثلاثة عقود من الانزلاقات الكمية[**]

حتّى يتسنى لنا فهم أحسن للوضع الحالي للجامعة الجزائرية وتشخيص أعمق لها ينبغي أن نعود إلى ماضي هذه المؤسسة وأن نقف عند مميّزات كل مرحلة من مراحل تطورها منذ الاستقلال ونبين الضغوطات والحتميات التي حدّدت ديناميكيتها.

تاريخ الجامعة الجزائرية هو تاريخ مؤسسة حاولت في البداية أن تجند كل طاقامها لتبرز إلى الوجود طبقا لمفهومها لكنها اصطدمت بأزمات متتالية ومتعددة الأشكال حالت دون تحقيق مشروعها.

عانت الجامعة الجزائرية من عدم الاستقرار الذي حال دون التراكم الجماعي للخبرات المؤسساتية والبيداغوجية والعلمية طيلة العقود الثلاثة الأخيرة، ولم تتمكن الجامعة إلى يومنا هذا من وضع شروط انطلاقة حقيقية.

واجهت الجامعة الجزائرية في أواخر الستينيات - وهي لا تزال مؤسسة هشة وفي طور التكوّن - انفجارا ديموغرافيا خطيرا لأعداد الطلبة هدد وجودها ؛ إذ تضاعف عدد الطلبة في سنتين بين الدخول الجامعي لسنة 1968 ودخول 1970 وارتفع من 9.794 إلى 19.311 طالبا.

وتواصل هذا الانفجار الديموغرافي الهائل إلى حد الآن، تقريبا بدون إنقطاع ودون أن تصاحبه وبنفس الوتيرة الوسائل الضرورية من أساتذة وإداريين ومن مباني وتجهيزات لا من ناحية الكم ولا من ناحية الكيف.

يتمثل إشكال الجامعة الجزائرية اليوم في تضاخم هذا العجز سنة بعد سنة على مدار ثلاثة عقود وخاصة في التسعينيات.

شكلت السنة الجامعية 1969-1970 القطيعة الحقيقية مع المرحلة الأولى للجامعة الجزائرية وليست سنة 1971-1972 كما يردده الخطاب الرسمي ؛ حيث انطلق فيها تطبيق إصلاح التعليم العالي، فزعزع هذا الإصلاح بنيات الجامعة الموروثة من فترة الاستعمار دون أن يوفق في إرساء البنيات الجديدة التي سطّرها، فأَدخل إذن إصلاح 1971 اختلالا وتناقضات في النظام الجامعي، ويدلا من أن يقدّم حلولا للمشاكل التي تنجم عن تزايد عدد الطلبة أضاف إلى هذه المشاكل مشاكل جديدة.

نتيجة لذلك فقدت الجامعة الجزائرية تحكّمها في سيرها وفي مصيرها، فأجمع الباحثون اللذين تناولوا دراسة التعليم العالي[1] على أنّ تدفق أعداد الطلبة المتزايد وانحراف إصلاح 1971 عن أهدافه أدّى تدريجيا إلى انهيار مؤسساتي للجامعة خلال فترة الثمانينات.

بينما بدأ الانفجار الديموغرافي في أكتوبر 1969 يهدد من الداخل أسس النخبوية لجامعة الستينيات، فأُخرجت هذه المؤسسة من برجها العاجي ومن انعزالها عن المجتمع، إلاّ أنّها فقدت استقلاليتها وتوظف سياسيا في بناء مشروع مجتمع أُدخلها في دوامة الهروب إلى الأمام بسرعة أكثر فأكثر ولم تتمكن من الخروج منها إلى حد الآن.

لقد شكلت إذا عشرية السبعينيات منعرجا في تاريخ الجامعة الجزائرية وفترة انتقالية حاسمة بين مرحلة الستينات ومرحلة الثمانينات.

1. فترة الستينيات : استمرار الموروث

ورثت الجزائر غداة الاستقلال نموذجا جامعيا يتمثل في بنية فوقية خاصة ببلد أجنبي، مختلف في الانتماء الحضاري وفي مستوى التطور الاقتصاي والاجتماعي وفي الاختيارات السياسية، فرغم تناقض المؤسسة الموروثة مع المشروع التربوي للبلاد شكلت الجامعة الجزائرية طوال مرحلة الستينيات امتدادا للجامعة الكولونيالية في تنظيمها الإداري والبيداغوجي وفي طرق ومحتويات التدريس، وفي اللّغة المستعملة وحتى في سلك التعليم المتكون في أغلبيته من المتعاونين الأجانب.

بدا هذا الامتداد للجامعة الفرنسية واضحا جدا إلى درجة أنّ الدولة الفرنسية كانت وإلى غاية 1969 تعترف "*بكامل الحقوق*" لمعظم الشهادات التي كانت تمنحها الجامعة الجزائرية. بل إنّ هذه الجامعة اعتمدت المعايير العملية التي كانت تعتمدها الجامعات الفرنسية وتمارسها بصرامة أشد واتسمت نوعية تكوينها بمستوى راق يعادل ذالك الموجود في أرقى الجامعات الغربية[2]. غير أنّ ذلك شكّل للجامعة الجزائرية عائقا حقيقيا أمام تحقيق مهمتيها الأساسيتين وهما: ترقية الثقافة واللّغة الوطنية وتكوين الإطارات اللاّزمة لتنمية البلاد.

مساهمة الجامعة الجزائرية في تطور البلاد كانت ضئيلة في مرحلة الستينيات كمًا ونوعًا؛ إذ نجدها من ناحية مؤسسة نخبوية بمحتويات أكاديمية محضة، تمارس مبدأ الثقافة للثقافة الارستقراطي ومن ناحية الكم لم يكن عدد طلبتها يتناسب مع الاحتياجات الوطنية، حيث انتقل هذا العدد من 2725 جامعي في السنة الدراسية 1962-1963 إلى 9794 فقط في سنة 1968-1969 مرتفعا بحوالي 1000 طالب تقريبا كلّ سنة.

في ذات الوقت الذي لبثت فيه الجامعة الجزائرية امتدادا للجامعة الفرنسية، منطوية على نفسها وتتجاهل الانقلابات التي عرفتها البلاد، ازدادت أعداد تلاميذ التعليم الابتدائي بمليون تلميذ وتضاعف عدد الثانويين خمس مرّات.

2. فترة السبعينيات : تكون آليات الهروب إلى الأمام

انتقل الانفجار الديموغرافي الذي ميّز في الستينيات المدرسة الابتدائية ثم الثانوية إلى الجامعة بداية من السبعينيات، فتضاعف عدد الطلبة خمس مرّات في مدّة لا تتجاوز ثماني سنوات، مرتفعا من 9794 في السنة الجامعية 1968-1969 إلى 50.097 خلال السنة الدراسية 1976-1977.

جنّدت الحكومة موارد بشرية ومالية ومادية هائلة للتكفل بخمسة ألاف طالب إضافي كل سنة في هذه الفترة؛ وظفت الجامعة الجزائرية عددا ضخما من حاملي شهادة الليسانس مباشرة بعد تخرجهم وبدون شرط آخر كمعيدين، وهكذا تضاعف عدد

المعيدين الجزائريين[3] بين 1969 و1975 ست مرّات (أي في ست سنوات) مرتفعا من 255 إلى 1509 كما ازداد عدد الأساتذة المتعاونين الأجانب من 420 في سنة 1969 إلى 2.781 في سنة 1977 متضاعفا أكثر من ست مرّات. استطاعت الجامعة الجزائرية بفضل هذا التوظيف الضخم أن تحافظ على نسبة التأطير وتحسنها رغم التزايد الهائل لعدد الطلبة، غير أن *ذلك تمّ على حساب نوعية سلك الأساتذة وبتبعية أجنبية مضاعفة*.

قرّرت الحكومة بناء جامعات جديدة لاستقبال الأعداد المتزايدة للطلبة، وحددّت مدّة إنجاز كل جامعة بأربع سنوات، لكن طالت مدّة الانجاز الفعلي حتى بلغت مرتين أو ثلاث مرّات فأكثر. واصل جزء من الطلبة دراستهم الجامعية في هياكل لم يتمّ بعد إنجازها خاصة فيما يخص التجهيزات كالمخابر والمكتبات، واستقبل الجزء الآخر في مباني غير وظيفية كالثكنات والثانويات التي كانت تتمّ تهيئتها بشكل استعجالي قبيل كل دخول جامعي.

بسبب أزمة النمّو المتسارع التي شهدتها الثانويات مدّت هذه الأخيرة الجامعات بطلبة جدد أقل تحضيرا لاستيعاب التعليم العالي من سنة إلى أخرى. هذا ما دفع بالأستاذ إلى تكييف معايير تقويمية بشكل انحداري للطلبة حسب مستواهم المتوسط وأن يقلّل من تطلبه منهم، خاصة وأنّ المسؤولين القائمين على المؤسسات الجامعية كانوا يحثون هذا الأساتذة على التسامح أكثر فأكثر اتجاه الطلبة وأن يعملوا على إنجاح أكثر عدد منهم أثناء الامتحانات حتّى يتخرجوا ويفسحوا المجال للدفعات المقبلة المتزايدة، هكذا صارت *مقتضيات التسيير الإداري لتدفقات الطلبة تتقدم على مقتضيات التسيير البيداغوجي والتقويم و سن المعايير العلمية*.

أمام تزايد أعداد الطلبة وتناقص الطاقة الاستيعابية للهياكل الجامعية بما فيها الوسائل البيداغوجية المختلفة صارت مؤسسات التعليم العالي تُسيَّر في ظروف استعجالية، فينشغل المسؤولون بضمان مقعد بيداغوجي لكل طالب ومواجهة المشاكل المادية التي تهدد في كلّ يوم التسيير العادي للتدريس أكثر مما يهتمون بالجوانب البيداغوجية ونوعية التكوين. *بسبب التنازلات المتتالية عبر السنين انحرفت الجامعة الجزائرية أكثر فأكثر عن معاييرها وقيمها، فأفرغت شيئا فشيئا خلال السبعينيات من محتواها حتّى صار تسيرها في الثمانينيات شكليا*.

سعت الطبقة الحاكمة في أواخر الستينيات إلى احتكار كل سلطات المجتمع وتركيزها في قمّة جهاز الدولة، فأقامت التأطير البيروقراطي للحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية، ولم تبقى الجامعة طويلا على نمط مؤسساتي يخالف نمط مؤسسات الدولة الأخرى، إذ ألغيت شيئا فشيئا عناصر التسيير الذاتي التي كانت تتمتع بها، كانتخاب عميد الكلية ومساعديه من طرف الأساتذة وكالتنظيم الطلابي الحر، لقد صار قطاع التعليم العالي جهازا إداريا ضخما وممركزا تسيّر فيه الوزارة مباشرة المؤسسات الجامعية من خلال تسمية مسؤوليها واتخاذ قرارات تفصيلية تنظم كلّ النشاطات الجامعية.

تمّ تجريد الجامعة من الحرّيات الأكاديمية ومن الاستقلالية الوظيفية الضرورية لسيرها حسب العقلنية الخاصّة بالمؤسسة، وحسب مبادئها، وحدث إخضاع الحقل الجامعي للحقل السياسي مباشرة، صارت القرارات التي تعني الجامعة تتخذ خارج دائرة الجامعة والجامعيين، انطلاقا من اهتمامات سياسية وإدارية بالدرجة الأولى ثم تربوية وعلمية بدرجة ثانوية، وكأنّ الوظيفة الأولى للجامعة هي المساهمة في تبرير الاختيارات السياسية للسلطة وإعطاء الشرعية للنظام من خلال الانجازات الملحوظة

والإحصاءات التي تعكس التحوّلات الثورية لقطاع التعليم العالي، فوُظفت الجامعة في بناء مشروع مجتمع معيّن واندرجت في برمجة مخططات التنمية.

إذًا كان على الجامعة الجزائرية أن تستقبل مهما كانت الظروف الأعداد المتزايدة لحاملي البكالوريا وأن تلّبي الطلب بجزأرة التعليم وبتعريبه وأن تكوّن الإطارات الضرورية لتنمية البلاد. *لم يكن في إمكانها أن تلبي على الفور الطلبات التي تتناقض مع بعضها البعض بدرجة ما، ولا تتناسب مع قدراتها إلاّ باللجوء إلى سياسية الهروب إلى الأمام وتدهور المستوى، فلم تستطع الجامعة الجزائرية تحقيق الاتجاهات السيّاسية التربوية كدمقرطقة التعليم العالي وتعريبه وجزأرته وترقية العلوم والتكنولوجيا إلاّ شكليا وبالتخلي عن جوهر المؤسسة وهويتها.*

قامت الوزارة بعملية إصلاح التعليم العالي في 1971 أرادته جذريا، وهدفت من خلاله إلى إلغاء النموذج الجامعي الموروث عن الفترة الاستعمارية وإلى إعادة بناء الجامعة الجزائرية على أسس البيداغوجية الحديثة: وهي بناء مؤسسة جامعية مندمجة ونظام الوحدات السداسية والتقويم المتواصل ومساهمة الأساتذة والطلبة في التسيير...إلخ.

لكن محاولة إنشاء مؤسسة جامعية جديدة وفي الوقت نفسه مواجهة الانفجار الديموغرافي للطلبة طرح مشاكل معقّدة تطلب تجنيد كل الطاقات الجامعية في البحث التربوي والدراسات التقويمية والاستشرافية، غير أنّ القرارات التي تعني الجامعة اتخذت سياسيا وبصفة إرادوية، مما أدي إلى عدم الاهتمام بالجانب البيداغوجي وتهميشه.

لقد كانت الجامعة الجزائرية في بداية السبعينيات خاصة تحتاج إلى وضع بنيات أساسية للبحث التربوي، كان من شأنها أن تكوّن خلال العقود الثلاثة اختصاصيين وباحثين في المجالات المختلفة للتعليم العالي، وهكذا كانت تتطور القدرات في الدراسة والبحث البيداغوجي خلال هذه الفترة الطويلة التي هي أساس لنمو القدرات المؤسساتية والتسييرية للجامعة.

أسباب المشاكل التي عرفتها الجامعة الجزائرية في السبعينيات والثمانيينات تكمن في تسييس الجامعة وفي اللاكفاءة والعجز عن التسيير الناجع أكثر مما تكمن في نقص الوسائل.

تكوّنت إذا في مرحلة السبعينيات آليات تتحكّم في مصير الجامعة وتدفعها إلى الهروب إلى الأمام بسرعة أكثر فأكثر، وتعززت هذه الآليات وتعمقت في العقود التالية.

3. فترة الثمانينيات : الانهيار المؤسساتي

تميّز عقد الثمانيات بالتسرع في دمقرطة التعليم العالي (بمعنى ازدياد عدد الطلبة) وبتعميم التعريب في العلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية وكذلك بانتشار سريع للتكنولوجيا.

ويمكن أن نستنتج هذه الميزات الأساسية في ملاحظتنا لتغيرات الجامعة الجزائرية في تلك الفترة :

- ألغي في هذا العقد نظام الدراسة المبني على أساس الوحدات السداسية الذي أدخله إصلاح 1971 ورجعت الجامعة الجزائرية إلى النظام التقليدي السنوي.

- تضاعف عدد الطلبة في النصف الأوّل ثم في النصف الثاني من العقد حيث انتقل هذا العدد من 51.520 في سنة 1978-1979 إلى 103.000 في 1984-1985 ثم إلى 197.560 في سنة 1990-1991، فارتفع النمو المتوسط السنوي لعدد الطلبة من 8.500 في النصف الأول إلى 16.500 في النصف الثاني من العقد.

- الجهود المبذولة من توظيف أساتذة جدد وبناء هياكل استقبال لم تمنع حدوث الاختلالات وتراكم العجز.

ارتفعت في السبعينيات نسبة الطلبة الدارسين باللّغة العربية من 8 % في 1971 إلى 26 % من مجموع الطلبة المسجلين في الجامعة في سنة 1979، ولكن لم تحضى عملية التعريب هذه بالدعائم البيداغوجية الضرورية لتنجح كالأستاذ والكتاب – خاصة –، لم يشجع الأساتذة المدرسين بالفرنسية على تعلّم اللّغة العربية وبالتالي تدريجيا وعلى التدريس بها، وبالقيام بتعريب الكتب العلمية الحديثة في مختلف العلوم الاجتماعية، لذا كان التعريب عملية شكلية مفرغة من محتواها، وكأن الزيادة في عدد الطلبة الدارسين باللّغة الوطنية هي ذريعة يتظاهر بها المسؤولون بالتقدم الفعلي في سياسة تعريب التعليم.

على سبيل المثال في جامعة الجزائر وهي أقدم وأكبر جامعة في البلاد قدر عدد الأساتذة الدائمون باللغة الفرنسية أربع مرات أكبر فما فوق من عدد الأساتذة المدرسين بالعربية في أواخر السبعينيات.

في هذه الظروف صدر قرار وزاري ابتداء من الدخول الجامعي 1980 يُلغى بموجبه التعليم باللّغة الفرنسية في العلوم الاجتماعية ويفرض التعريب في كل التخصصات التي تندرج تحت هذه الفروع، ومن هذا عانى معظم الأساتذة ذوي الأقدمية التعليمية في هذا الفروع من التهميش الأكاديمي، وازداد عدد الطلبة الدارسين باللّغة العربية إذا خلال الثمانينيات من 14.994 في سنة 1979 إلى 57.445 في سنة 1989. يبدو و كأن تعريب العلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية ساهم في تدهور التعليم في هذه الفروع وقضى على مصداقيته.

خطط مصمموا الخارطة الجامعية لأفق 2000 تركيز الاستثمارات على إنجاز معاهد تكنولوجية يتمّ التدريس فيها باللّغة الفرنسية، ارتفع عدد الطلبة في تخصصات التكنولوجيات بـ 60.000 في هذا العقد وانتقل من 13.8 % في 1979-1980 إلى 40 % من مجموع الطلبة الجامعيين في سنة 1989-1990، مقابل هذا لم ترتفع نسبة الطلبة الدارسين بالعربية إلاّ بستة نقاط فقط من 26 % إلى 32 % في الثمانينيات، أي ثلاث مرّات أقل من ازدياد النسبة في السبعينيات.

الملاحظ أن عملية فتح المعاهد التكنولوجيا وخاصة في المراكز الجامعية بالمدن المتوسطة تمّ بتسرع وبدون الأخذ بعين الاعتبار الشروط الضرورية كالتأطير الكفء والورشات والمخابر. ومن هذا فإن عملية التوجيه التقني ماثلت عملية التعريب بشكليتها وابتعادها عن حقيقة ما كان يجب أن تكون عليه.

4. فترة التسيعنيات : التدهور المتسارع مع استحالة الإصلاح

انتقل عدد الطلبة في فترة التسعينيات من حوالي 200 ألف في سنة 1990-1991 إلى 543000 في 2000-2001، أي بازدياد 60.000 طالب سنويا في النصف الثاني للعقد. ونظرا للأزمة المالية التي عرفتها البلاد وقلّة الاستثمارات لم يزدد عدد الأساتذة إلاّ بنسبة 20 % بينما ارتفع عدد الطلبة بـ 220 %. لم يستطع القطاع أن يواصل الاتجاه التقني نظرا للتكلفة الباهظة التي يتطلبها.

ازدياد الطلبة تمركز أكثر في فروع العلوم الاجتماعية والقانونية والاقتصادية، إذ أنّ انتقلت من 30 % في 1989-1990 إلى 52 % من مجموع الطلبة في نهاية هذا العقد. عكس ذلك انخفضت نسبة الطلبة المسجلين في التكنولوجيا في نفس الفترة من 40 % إلى 26 % من مجموع المسجلين، وبالتالي مثل الطلبة الدارسون باللّغة العربية ثلثي العدد الإجمالي.

عانت الجامعة في التسعينيات من الأزمة الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، فالساحة الوطنية كانت تشهد تغييرا حكوميا كل سنة ونصف وتدهورت الظروف المعيشية لعمّال الجامعة والأساتذة والطلبة، وفشلت في هذه الفترة كل المبادارات الوزارية لإصلاح قطاع التعليم العالي كمحاولة التخفيف من البيروقراطية والمركزية (مشروع استقلال الجامعات في 1989 ومشروع الأكاديمية الجهوية)، ومحاولة وضع أقطاب امتياز جامعية لإخراج التعليم العالي من الرداءة وذلك نظرا لضعف القدرات المؤسساتية والتسييرية.

5. الحالة الراهنة للجامعة : ضعف القدرات المؤسساتية والتسييرية

تعد الجامعة هذه السنة (2003 - 2004) حوالي 650000 طالبا تقريبا و23000 أستاذ، (أي استاذ واحد لـ 28 طالب)، ويتميز سلك التعليم بضعف التأهيل حيث نسبة 15 % من الأساتذة الدائمون يحملون شهادة الدكتوراه.

ولكن الأخطر لا يكمن في نقص الموارد الجامعية كما هو كامن في الاختلالات والتناقضات البيداغوجية والعلمية التي تحول دون استغلال هذه الموارد وذلك لضعف القدرة على التشخيص للوضع الجماعي وعلى إصلاحه تدريجيا.

تتميز إذا الجامعة بالعجز عن التسيير وعن تجنيد مواردها خاصة البشرية منها – مدة التدريس الفعلي (خارج فترة الامتحانات) لا تتجاوز عادة ثلاثة اشهر ونصف في السنة الجامعية ومعظم الأساتذة (خاصة الأعلى درجة) لا يلتزمون إلا بنصف أو أقل من نصف الحجم الساعي الأسبوعي المطلوب رسميا.

والانتاج البيداغوجي (دروس مطبوعة) والعملي (مقالات - كتب) ضئيل من حيث الكم بالنسبة لعدد الأساتذة وذلك بقطع النظر عن النوعية. بسبب انعزال الجامعة عن الحقل العلمي الدولي والانطواء على نفسها، والتناقضات التي تعانيها فقدت المؤسسة الجامعية الجزائرية كل معالمها وانقطعت عن المقاييس المعرفية العالمية، فهي عاجزة عن إقامة نظام تقويمي يكافؤ فيه الأساتذة حسب جهودهم في التدريس والبحث والتسيير.

التدهور المستمر لمستوى الشهادات في التدرج انتقل إلى رسالات الماجستير وإلى أطروحات الدكتوراه مغلقا حلقة الرداءة على الجامعة. وبالتالي تنتج جامعاتنا حاملي شهادات ولا تنتج كفاءات علمية لمواجهة تحديات عصر العولمة، تنتج المؤسسة بطالين عوض مبدعين لمناصب الشغل، يطورون اقتصاد البلاد.

خلاصـة

أشرنا إلى أن ازدياد عدد الطلبة الغير المرافق بازدياد الوسائل بنفس الوتيرة وتراكم العجز من سنة إلى أخرى انتهى في وسط الثمانينات إلى إغراق الجامعة الجزائرية.

استحال على الجامعة الجزائرية في السبعينيات وخاصة في الثمانينات - وذلك بالرغم مما كانت تبذله من جهود – أن تواكب الانفجار الهائل لأعداد الطلبة بتوفير الوسائل المناسبة من سلك التعليم الكفء وتجهيزات وبنايات وذلك بالمحافظة على طرق التسيير والتعليم التقليدية الخاصة للإعداد الصغير – لم تعتمد الجامعة طرق سير وتدريس عصرية التي تسمح لها أن تضاعف عدد طلبتها بنفس الوسائل – فاستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال اليوم تسمح بتوسيع عدّة أضعاف طاقة استيعاب المؤسسة.

إذا تستقبل الجامعة عددا كبيرا من طلبة يفوق وسائلها، ولكن المقارنة الدولية تبين أن عدد الطلبة في بلادنا بالنسبة لعدد السكان ضعيف (2000 طالب لـ 100.000 ساكن). وكذلك شاب واحد من عشرة يدخل الجامعة، بينما في البلدان المتقدمة تقريبا نصف الشبان يلتحقون بالجامعة.

كان للجامعة أن تتحكم إلى درجة ما في النمو الديموغرافي الذي عرفته لو نجحت في إعادة نظر جذرية في نظامها البيدغوجي والاداري وإعادة بنائها على أسس جديدة.

القيام بهذا الإصلاح كان يتطلب عليها الاعتناء بما هو تربوي في أول درجة وتجنيد كل طاقات سلك التعليم في البحث البيداغوجي والتكوين الواسع للأساتذة في منهجية التدريس العلمية.

وهكذا كانت تتطور خلال العقود الأخيرة القدرات في التصور والبحث التربوي وفي الدراسات التقويمية والاستشرافية، وكانت بالتالي تتطور مع تطور الجامعة قدراتها المؤسساتية والتسييرية التي هي شرط للتحكم في سير المؤسسة وإصلاحها.

المراجع

خريسة بوبكر، 2000، "الجامعة والبحث العلمي في الجزائر أو مرحلة البحث عن النموذج المثالي"، في مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد 2.

جمال فريد وآخرون...، 1998، "الجامعة اليوم" ملتقى وطني – مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران – ماي.

جمال معتوق، 1998/1999، "واقع وآفاق علم الاجتماع في المغرب العربي : دراسة ميدانية بالجزائر، تونس، والمغرب" أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الثقافي.

محمد العربي ولد خليفة، 1989، "المهام الحضرية للمدرسة الجزائرية، مساهمة في تحليل نظام التربية والقانون والبحث العلمي" الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

مراد بن اشنهو، 1981، "نحو الجامعة الجزائرية، تأملات حول مخطط جامعي" ترجمة عائدة أديب، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.

مركز مطبوعات اليونسكو، 1996، "التعليم ذلك الكنز المكنون"، القاهرة.

مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، 2003، "بناء مجتمعات المعرفة : التحديات الجديدة التي تواجه البنك الدولي، القاهرة.

نوراة مربوحة، 1999، "تدريس علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية، دراسة المشكلات والطرائق والحلول"، رسالة دكتوراه، جامعة عنابة.

نورية بن غبريط معون، مصطفى حداب وآخرون..، 1998، "المدرسة مقاربات متعددة" في مجلة انسانيات، عدد 06 سبتمبر- ديسمبر.

مسعودة خنّونة، 2003، "الأستاذة الجامعية بين التزامات دورها في المؤسسة الجامعية والأسرية"، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "الحولية الإحصائية" حولية سنوية تصدر منذ 1972، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

اليونسكو، 1991، "التعليم العالي، واقعه، تحدّياته وآفاقه المستقبلية"، في مجلة مستقبليات، العدد 2.

الهوامش

---

[*] أستاذ في دائرة علم الاجتماع، بوزريعة، باحث بـ CREAD.

[**] مداخلة في الملتقى الدولي حول المنظومات التربوية في المغرب العربي، الجزائر، جوان 2004، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر.

[1] خاصة أنظر:
- عيسى قادري، "Le droit à l'enseignement et l'enseignement du droit"،

أطروحة دكتوراه، مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، باريس، 1992.
- مائري لياس، "Faut-il fermer l'université?"، الجزائر، ENAL.1994.
- الكتاب الجماعي، تحت إشراف الأستاذ جمال قريد، الجامعة اليوم، ملتقى CRAASC، وهران. 1998.

[2] جمال قريد، "Société et sciences humaines"، مداخلة في ملتقى دولي : Hommage à Saïd CHIKHI، تحت إشراف بن قرنة وجربال. NAQD/SARP، الجزائر، 2001.

[3] كل الاحصائات مأخوذة من الحوليات الاحصائية السنوية لوزراة التعليم العالي والبحث العلمي ومن الوثائق الرسمية الأخرى.